



حكومة الوحدة الوطنية
Government of National Unity
الهيئة الوطنية للسكري
National Diabetes Authority



التاريخ: ٢٠٢٦ م
إصدار: ٢٠٢٦ م

قرار رئيس الهيئة الوطنية لمرض السكري

رقم (٣) لسنة 2026 م

بشأن اعتماد مدونة

رئيس الهيئة الوطنية لمرض السكري

بعد الاطلاع على :-

- الاعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته.
- وعلى الأتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ (17 ديسمبر 2015 م).
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد بتاريخ 09 نوفمبر 2020 م.
- وعلى القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاته.
- وعلى القانون الصحي رقم (106) لسنة 1973 م ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م، بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 10 مارس 2021 م في مدينة سرت.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (347) لسنة 2024 م بشأن انشاء الهيئة الوطنية لمرض السكري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (93) لسنة 2025 م بشأن نقل تبعية الهيئة الى مجلس الوزراء.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (603) لسنة 2025 م بتسمية رئيس الهيئة الوطنية لمرض السكري.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة (1)

تعتمد مدونة السلوك المنظمة لعمل شركات الأدوية والمستلزمات الطبية العاملة في مجال مرض السكري، والمرفقة بهذا القرار، وتعد جزءا لا يتجزأ منه.

مادة (2)

تلتزم جميع شركات الأدوية والمستلزمات الطبية، وكافة منسوبيها، بالتحديد بأحكام وقواعد مدونة السلوك المعتمدة، ويعد الالتزام بها شرطا أساسيا للتعامل والتعاقد مع الهيئة الوطنية لمرض السكري.

مادة (3)

تعد أحكام مدونة السلوك المعتمدة إطارا أخلاقيا ومهنيا ملزما لتنظيم أسس التعامل مع الهيئة الوطنية لمرض السكري، ويعتبر أي إخلال بأحكامها مخالفة ترتب المسؤولية، وذلك دون الإخلال بما تقرره القوانين واللوائح النافذة.

مادة (4)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه



صدر في طرابلس بتاريخ ٢٠٢٦ م

.....



الهيئة الوطنية لمرض السكري

مدونة السلوك لشركات الأدوية والمستلزمات الطبية العاملة في مجال مرض السكري

المقدمة

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والمهنية، وإيماناً بأهمية حماية حقوق مرضى السكري وتعزيز جودة الرعاية الصحية، تم إعداد هذه مدونة السلوك لتنظيم العلاقة بين شركات الأدوية والمستلزمات الطبية وجميع الأطراف ذات الصلة في مجال مرض السكري، وبما يتماشى مع السياسات الوطنية والمعايير الأخلاقية المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية لمرض السكري وفقاً للنظم والتشريعات المعمول بها في الدولة الليبية.

كما تهدف هذه المدونة إلى ضمان النزاهة والشفافية، ومنع أي ممارسات قد تؤثر سلباً على المرضى أو على النظام الصحي، وتعزيز الشراكة المسؤولة بين القطاعين العام والخاص.

البند الأول سريان المدونة

تسري أحكام هذه المدونة على كل من:

- شركات الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية الخاصة بمرض السكري
- الوكلاء والموزعين والممثلين الطبيين.
- أي طرف يعمل أو يتعاون مع الشركات المذكورة في مجال مرض السكري.

البند الثاني الواجبات والالتزامات

يقع على عاتق الشركات المتخصصة في مجال مرض السكري جملة من الواجبات والالتزام بالأداب المبينة فيما يلي:

- احترام القوانين والتشريعات الوطنية ذات العلاقة.
- دعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة مرض السكري.
- تقديم معلومات صحيحة، دقيقة، ومتوازنة حول الأدوية والمستلزمات.
- عدم التواصل مع المراكز الطبية للسكري أو أطباء السكري العاملين بالقطاع الحكومي لعرض الأدوية والمستلزمات الطبية عليهم إلا بعد التنسيق مع الهيئة الوطنية لمرض السكري
- عدم دعوة الأطباء ومدراء المراكز العاملين في الدولة للمشاركة في أي نشاط إلا بعد التنسيق مع الهيئة الوطنية لمرض السكري
- عدم تقديم أي حوافز مادية أو عينية تؤثر على القرارات الطبية.
- أن تكون الأنشطة العلمية والتعليمية مبنية على أسس علمية ومعتمدة من الهيئة الوطنية لمرض السكري لأقامتها
- تكون جميع المواد الترويجية دقيقة ومعتمدة علميا.
- تلتزم الإعلانات بالضوابط الأخلاقية والقانونية وتعتمد من الهيئة الوطنية للسكري
- يجب أن يكون أي دعم مالي أو لوجستي معلنا وشفافا ولا يقدم إلا بعد موافقة الهيئة الوطنية لمرض السكري
- يمنع ربط الدعم أو الرعاية بالتأثير على السياسات العلاجية أو القرارات الطبية.
- توجه الرعاية لخدمة برامج التوعية والتثقيف المعتمدة من الهيئة الوطنية لمرض السكري.

- الحصول على الموافقات الرسمية قبل تنفيذ أي دراسات.
- حماية حقوق وسلامة المشاركين في الأبحاث.
- الإفصاح عن نتائج الدراسات بشفافية وموضوعية.

البند الثالث أحكام ختامية

تلتزم الشركات بتطبيق هذه المدونة داخليا وتوعية موظفيها بها ،
وللهيئة الوطنية لمرض السكري الحق في متابعة الالتزام بينود المدونة
وضبط أي مخالفة قد تستوجب اتخاذ الإجراءات التنظيمية أو القانونية
المناسبة، كما تعتبر هذه المدونة إطلازا أخلاقيا وتنظيميا ملزما يتم
تحديث المدونة دوريا وفق المستجدات العلمية والتنظيمية ولا تخل هذه
المدونة بأي قوانين أو تشريعات وطنية نافذة.

يعتمد
رئيس الهيئة الوطنية لمرض السكري

3 يناير 2026

